سياسة فرنسا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر

أ. مجيد مسعودي (*)

ملخص

عندما احتلّت فرنسا الجزائر عام 1830، وبعد أن استقرّ رأيها على البقاء والإستيطان في الجزائر قرّرت انتهاج سياسة العنف المادي والرمزي على أوسع نطاق، في كافة المجالات وبكل السبل والوسائل المتاحة، وكان أهم ما استهدفه المحتل الفرنسي محاولة القضاء على الهوية الوطنية عن طريق استهداف البنى والمؤسّسات السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

في هذه الورقة سنسلط قليلا من الضوء على سياسة العنف الرمزي هذه التي إنتهجها المحتل الفرنسي للقضاء على مقوّمات الهوية الوطنية في الجزائر، وذلك من خلال محورين رئيسيين: المحور الأول يتعلّق بالمجال الإقتصادي والإجتماعي، ونتعرّض فيه إلى النقاط التالية: مصادرة الأملاك والاوقاف، القضاء على النخب والبرجوازية الوطنية، قانون الأهالي، إنشاء الحالة المدنية، طمس معالم المدن. أمّا المحور الثاني فيتعلّق بالمجال الديني والثقافي، ونتناول فيه العناصر التالية: محاربة القضاء الاسلامي، التنصير، التعليم، تحطيم وتشويه التاريخ الوطني، توجيه الجغرافيا.

لقد نجح المحتل إلى حد ما في سياسته هذه، حيث غير من البنى التقليدية التي كانت تتفاعل في المجتمع الجزائري، فقد غير من النظام الاقتصادي الذي كان قائماً على الزراعة وغير من البنية الإجتماعية التي كانت قائمة على القبيلة والعرش، وغير البنية الثقافية التي كانت قائمة على الإسلام واللغة العربية كدين ولغة للجزائريين، وفي نفس الوقت أرسى معالم بنى جديدة على النمط الغربي الرأسمالي، وهذه السياسة المنتهجة سيكون لها تأثير كبير على مستقبل الجزائر حتى بعد استقلالها في 1962.

الكلمات الأساسية: الهوية، النخب، التبشير، التعليم، العنف الرمزي.

*) أستاذ– باحث بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق بودواو، جامعة **بومرداس** – الجزائر.

مقدمة

منذ لحظة الاحتلال الاولى للجزائر ، إنتهجت فرنسا سياسة العنف المادي و الرمزي على أوسع نطاق شاملا كل المجالات السياسية والدينية والإقتصادية والثقافية . حاولت فرنسا من خلال سياسة العنف المادي الممنهجة القضاء على البنيات السياسية والإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، وقد كان القضاء على هوية الجزائريين الهدف الأول والأهم بالنسبة لفرنسا ، لأنّ النجاح في هذه المهمة الخطيرة سيسهّل لا محالة من إندماج السكان الأصليين في حضارة المحتل ، ومن ثم القضاء على أي محاولة للمقاومة وطرد المحتل وبالتالي تخليد بقاء فرنسا بالجزائر .

في هذه الورقة سنسلط الضوء على هذه السياسة الممنهجة التي استهدفت القضاء على دين ولغة وعادات وثقافة الجزائر ، وذلك من خلال محورين أساسيين ، المحور الاول يتعلق بالمجال الإقتصادي والإجتماعي ، ونتعرّض فيه إلى النقاط التالية : **مصادرة الأملاك والأوقاف ، القضاء على النخب والبرجوازية الوطنية ، قانون الأهالي ، إنشاء الحالة المدنية ، طمس معالم المدن** . أما المحور الثاني فيتعلّق بالمجال **الديني والثقافي** ، ونتناول فيه العناصر التالية : **محاربة القضاء الإسلامي ، التنصير ، التعليم ، تحطيم وتشويه التاريخ الوطن ، توجيه الجغرافيا** .

الإشكالية

كانت الجزائر قبل الإحتلال منطقة إتصال وتجاذب وتفاعل مع فرنسا ، فأحيانا كانت العلاقات بين البلدين تتميز بالهدوء والسلم وتبادل المصالح ، وأحيانا أخرى تعرف توترا وحروبا ونزاعات . وكانت الجزائر تمثّل منطقة إستراتيجية من النواحي السياسية ، الإقتصادية والجغرافية بالنسبة لفرنسا ، فالجزائر هي بوابة إفريقيا وهي قلب شمال إفريقيا ، كما أنّها بلد غني بمختلف الموارد الزراعية والصناعية . وأمام ضعف الجزائر عسكرياً قرّرت فرنسا أن تحتلّ الجزائر بحجة حادثة المروحة ، كما قررت بعد نجاحها في احتلالها أن تبقى في الجزائر إلى الأبد ، وأمام هذا العزم كان لابد من رسم خطط لإعاقة أي نوع من المقاومة ، فانتهجت فرنسا سياسة الأرض المحروقة والعنف المادي على أوسع نطاق من قتل وتعذيب وتهديم وحرق وتهجير ، كما قامت من جهة أخرى بانتهاج سياسة العنف الرمزي الرامية إلى القضاء على الشخصية الوطنية للجزائر . فالسؤال هنا هو : **كيف قامت فرنسا بمحاربة الهوية الوطنية في الجزائر في الميادين الثقافية ، الدينية والإجتماعية؟**

المحور الأول، المجال الإقتصادي والإجتماعي

ونتناول فيه العناصر التالية : مصادرة الأملاك ، حجز الأوقاف ، القضاء على البرجوازية الوطنية ، سن قانون الأهالي ، إنشاء الحالة المدنية وطمس معالم المدن .

1 ـ مصادرة الأملاك وحجز الأوقاف

تعتبر الأرض بملكيتها الجماعية القاعدة المادية التي كان يقوم عليها البناء الإجتماعي الجزائري .و قد عمد الإستعمار بغرض تحقيق سياسة التوسع والسيطرة إلى أسلوب نزع الأرض بالقوة منذ 1830 ، غير أنّ العملية أصبحت أخطر عندما أخذت بعدها التشريعي والقانوني ، فقد أصدرت سلطات الإحتلال سلسلة من القوانين تبيح بموجبها مصادرة الأرض وتجعل من الاستيطان على حساب السكان عملا قانونيا[1] . فمنذ البداية إستولى الإستعمار الفرنسي على الأملاك الجزائرية بكل أنواعها : أملاك الدولة ، الأوقاف ، أملاك الأفراد ، وأصبح يتحكم فيها بطريقة قانونية جائرة .

بتاريخ 8 سبتمبر 1830 كان أول قرار أصدره الجنرال كلوزيل هو حجز أملاك العثمانيين ثم أوقاف مكة والمدينة ، وبعد ثلاثة أشهر أصدر كلوزيل قرارا آخر وذلك في 7 ديسمبر 1830 إستهدف ضم كل الأملاك الدينية متمثلة في أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا إلى أملاك الدولة المحتلة ، وقد عدّ هذا القرار بمثابة الضربة للدين والثقافة الإسلامية لانعكاس آثاره على الحياة الدينية و الإجتماعية للسكان[2] . وفي 23 مارس 1843 أمر بيجو بضم الأوقاف الإسلامية لا سيما أوقاف مكة والمدينة إلى إدارة الدومين لتصبح تحت سيطرة موظف فرنسي سام [3] . كما صدرت عدة قوانين جائرة تنتزع أراضي الجزائريين فقرار المجلس الإمبراطوري المعروف باسم "سنتوس كنسولت" الصادر عام 1863 و قانون **وارني** (Warnier) الصادر عام 1873 و قانون 30 ديسمبر 1887 كان عبارة عن عملية إغتصاب منظمة أخفت أضراراً فادحة بسكان الريف . ولقد نص القانون الأخير (أي 30 ديسمبر1887) على عدم السماح بتحويل ملكية الأراضي من الأوربيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء بينما أبيح ذلك للأوربيين[4] . لقد أدّى الإستيلاء على أراضي الجزائريين من أملاك وأوقاف إلى نتائج سياسية إقتصادية وثقافية وإجتماعية وخيمة على الجزائريين .

إنّ محافظة الجزائريين على أملاكهم خاصة الأوقاف سيجعل من العلماء والمفتين زعماء دين سياسيين يعارضون الوجود الفرنسي ، كما أنّ بقاء تلك الأملاك في المسلمين سيبقيهم مستغنين ومستقلين عن السلطة الإستعمارية ، كما أنّ المهاجرين الفرنسيين والأوربيين لن يحصلوا على الأراضي للإستيطان بالجزائر[5] . كما أنّ الأوقاف كانت تمثّل مصدر دخل بالنسبة للمعلمين ورجال الدين ، بمعنى أنّ القضاء على الأوقاف هو القضاء على مصدر دخلهم وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على العملية التعليمية في الجزائر . ضف إلى ذلك أنّ الإستيلاء على أراضي الجزائريين سيؤدي الى تبعات خطيرة أخرى كتفتيت البنية الإجتماعية للقبيلة وللأسرة التي كانت مرتبطة بالأرض وإلى النزوح والهجرة الداخلية والخارجية وتحطيم الريف الجزائري وإلى الفقر والجهل والاستغلال...إلخ .

2 ـ القضاء على النخب والبرجوازية الوطنية

قامت فرنسا منذ بداية الإحتلال بتهجير الأعيان والقادة السياسيين.لقد اتهمت العناصر الفاعلة في الساحة الدينية و السياسية بالتآمر على الفرنسيين ، ومن هؤلاء رجال عثمانيون قضاة كانوا أو سياسيين أو إداريين أو مفتين وهكذا إستقبلت الاسكندرية وأزمير والحجازالباي **مصطفى بومزراق**[4] والباي **حسن بن موسى** والمفتي **محمد بن المنابي** والمفتي **مصطفى الكبابطي** ،كما إستقبلت باريس **حمدان خوجة** ، **مصطفى بن عمر** ، **حمدان بن أمين السكة** وغيرهم ، وهؤلاء هم من شكل "لجنة الخضر"لمعارضة الإحتلال ثم طردهم الحاكم الفرنسي كلوزيل ، وفي عهد بوجو(1841-1847) ظهر نوع أخر من تهجير الأعيان وهو النفي والطرد القسري خارج الوطن ، فقد حكم على كل مشبوه وزعيم سياسي لم يتعاون صراحة مع العدو بمغادرة الوطن ونفيه إلى جزيرة بعيدة مثل كالدونيا الجديدة[5] .

لقد كان المجتمع الجزائري يحتوي على طبقة برجوازية وطنية مكونة من العلماء والمالكين والتجار وزعماء الدين(مفتين ، قضاة ، أئمة) وقد حكم على هذه النخبة التقليدية بالإختفاء من طرف الإحتلال . لقد لقي كل المثقفين الجزائريين من أصحاب الرأي و السياسة التهجير والطرد ما أدى إلى تجفيف الجزائر من طبقتها الوسطى التي كان من الممكن أن تلعب دوراً حاسماً في الإحتفاظ بالكيان الوطني والقيم الثقافية والوجود السياسي للجزائر[7] .

لقد قام الإستعمار الفرنسي بإحداث تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية خاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر ، قسنطينة ، وهران وبعدها إتجه الى الأرياف حيث نهب ممتلكات الجزائريين والأتراك المسلمين بما فيها البرجوازية الحضرية ما أجبر بعضها على الهجرة إلى دول أخرى إسلامية كتركيا أو غربية كفرنسا . فمنذ ثورة الأمير عبد القادر عمل المحتل على القضاء على النخبة المحلية متمثّلة في البرجوازية الحضرية والارستقراطية فضعفت الانتلجانسيا وبقي الإسلام هو الحصن الأخير والمنبع لديناميكية المقاومة الرافعة لشعار الأصالة والهوية [8] .

إنّ وجود هذه النخب في المجتمع الجزائري كان يشكل تهديدا على خطط ومصالح ووجود المحتل بالجزائر لأنّها كانت أولا الوعاء الذي كان يمكن أن يحفظ البنى السياسية والإقتصادية والدينية والإجتماعية للمجتمع ومن جهة أخرى كانت تتمتّع بتأثير ونفوذ على الجماهير من ناحية تأطيرها وتعليمها وتوجيهها والدفع بها إلى التمرّد والثورة على هذا الغازي . وأمام هذا التهديد المحتمل قامت فرنسا بنفي وطرد وقتل هذه النخب بل وقامت بتطويع بعض النخب وجلبها إلى صفها وقامت كذلك بتكوين نخب جديدة ، أصبحت فيما بعد تعرف بالنخب المفرنسة .

3. قانون الأهالي

طبقت الإدارة الإستعمارية سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي، فأصدرت يوم 28جوان 1881 ما عرف بقانون الأهالي وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام. حدد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897 واستمرت الإدارة الإستعمارية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف حتى تمّ إلغاؤها نظرياً عام 1930 ولكن إستمرّ بها العمل حتى قيام ثورة نوفمبر 1954[9].

إنّ هذا القانون يقوم على إجراءات إستثنائية خوّلت للحكّام الفرنسيين بالجزائر حق التصرف خارج القوانين الفرنسية العادية، وارتبط هذا القانون بظروف التوسع العسكري الفرنسي فطبق على نطاق واسع إثر القضاء على **ثورة الرحمانيين بزعامة المقراني في 1871** ومع مستهل القرن تدعمت بإحداث المحاكم الرادعة في 1901[10].

كان الهدف من قانون الأهالي والعمل به كمرجعية تشريعية إلغاء الإرادة السياسية في الوسط الجزائري وضبط سلوكاته مع المؤسّسة السياسية الفرنسية، ويمكن تحديد الأهداف الضمنية لهذا القانون في :

-الحفاظ على وتيرة النماء والتوسّع والهيمنة.

-تسخير التدفّقات الثقافية والتشريعية والتنظيمية لتوطيد السلطان الإحتلالي كإنجاز تاريخي غير قابل للتغيير أو التراجع.

-مواصلة منهج تكسير الارادة وغلق أفق العودة التاريخية لدى الوعي الجزائري حتى لا يعيد الصلة بمنابع القوة وفكر الهوية و ثقافة المطلب[11].

-إنّ تقنين وممارسة الأعمال الإرهابية من قبل المحتل على أصحاب الأرض كان يهدف الى تضييق الخناق السياسي والعسكري والثقافي على الجزائريين، وبالتالي إخماد أي محاولة للثورة، كما يدل من جهة أخرى عزم فرنسا في مشروعها الإستعماري الإستيطاني في الجزائر مهما كانت الوسائل والتكاليف.

4. إنشاء الحالة المدنية

شهد عهد **تريفان** (1881_1891) إنشاء الحالة المدنية للجزائريين طبقا لمخطط الإدماج ومحو الذاكرة الشعبية. فالأسماء العائلية والتلقيب والإنتماء للقبيلة والبلدة والوطن كان داخلا في الإعتزاز بالأجداد والمحافظة على الأنساب والإرتباط بالتراث الحضاري، وذلك ما لم يكن يتماشى مع مخطط المستعمر في محو الذاكرة الجزائرية. كان الجزائريون يتبعون الطريقة العربية

في الأسماء والألقاب ولضرب هذا التقليد فكر الفرنسيون في إنشاء حالة مدنية و فرضها على أهل العاصمة أولا سنتي 1838و 1848 وكان القصد من ذلك هو ضبط الأمور والتعرّف على الأفراد والعائلات وإحكام السيطرة السياسية والمالية و ليس المقصود منه إفادة الجزائريين . وبدءاً من 1868 قام العسكريون بفرض استعمال سجل المواليد والوفيات على القياد ،وبعد سيطرة الكولون على الأوضاع ودور قانون **وارني** في 1873 حول الأراضي زاد الإلحاح على ضرورة الإستظهار بالإسم العائلي عند البيع والشراء، وبناء على ذلك قدم الحاكم العام **شانزي** (1874-1875) مشروعاً فيه نص يجبر الأهالي على ذكر الإسم العائلي وفي 23 مارس 1882 صدر قانون يلزم الجزائريين بالحالة المدنية على الطريقة الفرنسية[12] .

لا شك أنّ إلزام الجزائريين بالحالة المدنية على الطريقة الفرنسية يرمي إلى تحقيق أمور عدة منها إحكام السيطرة على الجزائريين بمعرفة أسمائهم وعائلاتهم ومناطقهم ومن ثم تسهيل التعرف عليهم أو إستدعائهم أو محاكمتهم أو حتى تجنيدهم عند الحاجة. أما الأهداف الخفية فتتمثّل في تبديل التسمية على طريقة الثقافة العربية المشرقية وتبديلها بالتسمية على الطريقة الفرنسية الغربية ،وكان كميل صابتيه "**يلح بصراحة على تنفيذ هذا القانون لأنّه في نظره سيؤدي إلى تجريد الجزائريين من هويتهم الوطنية ويسميها (denationalisation) وقال إنّه قانون يحفز الأهالي للإندماج**"[13]. لقد كان هذا الإجراء يتمثّل في صياغة الإطار التشريعي للبنية الإسمية وقطع تواصلها التقليدي مع الثقافة النسبية المتوارثة مع ذاكرة الأجداد ، وهذا العمل الإدماجي الغاية منه التشويش على سلسلة الإسناد القرابية وتحوير روابط الدم والإنتماء فقانون 23 مارس 1883 أرغم الجزائريين على حمل بطاقة هوية فرنسية إدارية واضطرهم إلى تسجيل كل المواليد وعقود الزواج . إنّ عملية ترسيم الوضع الإداري الخاص بالحالة المدنية إنّما هو سلخ للتقاليد الجزائرية الخاصة بالهوية[14] .

وقد صرح المحافظ السابق **سابتيه** (Sabatier) أمام اللجنة البرلمانية بقوله :"**كان إنشاء سجلات الحالة المدنية يهدف ويجب أن يهدف لطمس هوية المستعمَر تحضيرا لعملية الادماج**" . لقد إعتمدت فكرة **سابالييه** بالدرجة الاولى على فرنسة الأسماء والألقاب العربية وتعجيمها بغية التشجيع على الزواج المختلط ، فمريم بن علي بن محمد بن موسى لن تصبح مريم موسى فقط ، بل ستصبح الآنسة ماري موسى[15] .

5- طمس معالم المدن الجزائرية

عمل المحتل على طمس معالم المدن العربية الاسلامية الشرقية وراحوا يحولونها تدريجيا إلى معالم فرنسية غربية و شمل الطمس تغيير الشوارع وأسمائها ، وتهديم المنازل

والأسواق القديمة وإحداث ساحات مكانها ، وتحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسّسات عمومية للجيش وإلى مستشفيات ، كما جرى تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات ، وقد إمتاز طمس المدن خاصة العاصمة بالعنف والتعصب لأنّها كانت في نظر الفرنسيين رمزا للقرصنة والقوة والدين الإسلامي والجهاد ، ولأنّها كانت مقراً للسلطة التي طالما أرعبت الأساطيل الأوربية وتجارها وقناصلها[16] .

لقد عاش المجتمع الجزائري تجربة التحديث الإستعمارية الأولى كتجربة غربية وكتجربة عنيفة لأنّها فرضت في بضع سنين تصورا للمدينة تبلور قرونا في الغرب ، ولأنّها تجاهلت مجاله الأصالي وحوّرته ، وفرضت عليه في حركية شاذة إطار عيش عوض أن ينتج هو مجالا ملائما لمنظومته الإجتماعية والثقافية . ولم تستفد من التحديث إلاّ قلة من الجزائريين إنفتحت أمامها أبواب التعليم الفرنسي ، فحدث شرخ بين أغلبية مهمشة وأقلية أوربية أو محلية مندمجة .

ورأت الأغلبية في النموذج الغربي نموذجا غريبا ،مثل القوانين المفروضة عليها ، ووجدت نفسها خارج "حركية التحديث"التي غيّرت أجزاء من المدينة بينما تحوّلت المدن القديمة إلى قطع متحفية أو نقاط جذب سياحي وصور جامدة لِما انقضى ، فألفى السكان أنفسهم يعيشون حالة إنفصام ، تائهين في بلادهم ومدنهم فاقدين شخصيتهم ، لا يتحكمون في مصائرهم ، فيما ارتسمت حركية تحديث جديدة أوجدتها الظروف التي تلت الحرب العالمية الثانية ، واقترنت بإيديولوجيا تخطيطية حداثية تبنتها الدوائر التكنوقراطية للدولة الإستعمارية[17] .

المحور الثاني: المجال الديني والثقافي

وقد إستهدف المحتل كل ماله علاقة بتاريخ ولغة ودين الجزائريين

1 ـ محاربة القضاء الاسلامي

كان القضاء الإسلامي يعتبر جزء من شخصية الفرد الإسلامي لا يمكن التنازل عنه ، لذا عمل المحتل على إلحاق القضاء الاسلامي بتشريعاته وقوانينه أي جعله غير مستقل وذلك بسبب ما يحمله من إمكانية الثورة على المستعمر ، لهذا سن مجموعة من المراسيم لتحقيق هذه الغاية مثل مرسوم 1854 ومرسوم 31 ديسمبر1859 ومرسوم 28 أكتوبر 1870 ، وهدفت هذه المراسيم إلى تكسير القضاء الاسلامي واستبداله تدريجيا بالقضاء المدني الغربي الفرنسي فمرسوم 31 ديسمبر 1859 منح للمحاكم الفرنسية حق الإستئناف في الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون ، وبذلك ألغيت عمليا المجالس الإسلامية التي كانت تنظر في قضايا الإستئناف ، وأصبح من حق المتخاصمين المسلمين رفع نزاعهم إلى المحاكم الفرنسية ، كذلك بدأ عدد القضاة المسلمين في تناقص ففي 1876

إنخفض عددهم من 180 إلى 145 وبعد عقد أصبح عددهم 80 قاضيا ، وبالمقابل كان عدد قضاة الصلح المعينين من الإدارة الاستعمارية في ازدياد مطرد[18] .

وبعد ثورة 1871 بالغت الإدارة الإستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي ، وأعلن الحاكم العام **دو قيدون** (De Geydon) بأنّه يجب محو شخصية القاضي المسلم ، وتعويضه بالقاضي الفرنسي ، فتم إنشاء محاكم الصلح عام 1874 وألغي قضاة الشرع الاسلامي وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين ، وفي العام الموالي تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي ، وألغيت المجالس الإستشارية ، وخفضت بصورة تدريجية أعداد محاكم الشرع الإسلامي من (164إلى 61) محكمة عام 1890 ، وفي 10 سبتمبر 1885 أصدرت الإدارة الإستعمارية قرارا يمنع على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية وجعلت ذلك من إختصاص قضاة الصلح الفرنسيين ، وبعد عشر سنوات في 1896 صدر قرار يخضع المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام ، وعملت فرنسا على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة ، وبطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوربيين أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم في 1902 وعرفت بالمحاكم الزجرية ، وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى العادية ، واستبدلت محاكم الجنح بالمحاكم الجنائية فيما يخص مخالفات الأهالي وغيرها من الإجراءات التعسفية[19] .

لقد تواصلت الضربات المتتالية الموجهة للقضاء الإسلامي فلم يبق للقاضي المسلم غير تسجيل عقود الزواج والطلاق ، وانحطت سمعة القاضي المسلم إلى الحضيض ، وأصبح القضاء غير موحد في الجزائر رغم وحدة الشعب ووحدة الشريعة التي تحكمه فالقضاء في المناطق المدنية غير القضاء في مناطق الجنوب العسكرية ، وقضاء بني ميزاب في الجنوب يختلف عن أهل زواوة في الشمال ، وهكذا توصل الفرنسيون آخر القرن إلى ضعضعة سيادة القضاء الإسلامي بعدما ظل أعيان الجزائر 60 سنة يكافحون من أجل الإبقاء على هذه السيادة ، ثم انتهت هذه الحرب ضدّ القضاة المسلمين بانتصار القضاء الفرنسي حسب رغبة الكولون ورغبة القضاة الفرنسيين[20] . لقد سخّرت العدالة لإعادة قولبة علاقات الولاء وتوجيه فكر المعاملات من جديد وتأطير سلطة الإدارة المدنية على الأهالي بعدما كانت حكراً على الإدارة العسكرية[21] .

2 . التنصير

شهد التنصير في الجزائر نشاطا كثيفا في كثير من مناطق البلاد على امتداد سنوات طويلة تحت رعاية إدارة الإحتلال ، وقام بقيادة هذا النشاط الخطير الكثير من القساوسة ورجال الدين المسيحيين أمثال أنطوان دوبوش ، لويس بافيه ، لافيجري ، دوفوكو .

كان **أنطوان دوبوش** أول أسقف فرنسي في الجزائر سنة 1838 ، وقد عمل دون هوادة على استعادة ما أسماه بالكنيسة الإفريقية أو المسيحية كما كانت قبل الإسلام ومن أجل ذلك أنشأ كاتدرائية الجزائر في جامع كاتشاوة وسماها كنيسة "سان فيليب" وعمل دوبوش على تحويل عدة

مساجد إلى كنائس ومؤسسات دينية مسيحية مثل جامع علي بتشين بالعاصمة وجامع سوق العزل في قسنطينة وجامع بني عامر في وهران كما أقام كنائس في كل المدن التي إستولى عليها الفرنسيون مثل تلمسان، البليدة، بجاية. أمّا **لويس باليه** فجاء بعد دوبوش، وتولّى أسقفية الجزائر من سنة 1846 إلى 1866 وقام بإنشاء الكنائس والملاجئ والمدارس وفي عهده دشنت كنيسة رئيسية في كل من وهران، قسنطينة، كما بدأ نشاطه في منطقة زواوة بعد إحتلالها سنة 1857 وفي 1858 أنشأ كنيسة في بوزريعة وهي كنيسة السيدة الإفريقية[22].

أمّا **لافيجري** فقد سيطر على النشاط الكنسي بين 1867- 1892، وصادف وصول لافيجري إلى الجزائر حدوث الجوائح و التي تعامل معها على أنّها بركة من الرب لتحقيق مشروع التنصير العظيم الذي بدأه دوبوش. ظهرت الكنيسة على يد لافيجري بمظهر الحامي للأيتام والفقراء وتجندت الجهود لإيواء ألفي طفل تشردوا بعد موت عائليهم من أجل تنصيرهم ثم تزويجهم عند البلوغ لتكوين عائلات مسيحية من الجزائريين أنفسهم[23]. ويعتبر الكاردينال لافيجري أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثّرت بعمق على فلسفة التبشير وطبعتها بتفكيره وسلوكه وجرأته في شتى الميادين ومثّل خلال (1868.1892) قمة التبشير في الجزائر من خلال النشاط الفعال الذي أبداه في نشر المسيحية ومن خلال مواقفه التبشيرية التي استهدفت خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر وبإفريقيا بوجه عام وكذلك من خلال التأييد الذي يحصل عليه من بعض المسؤولين الكبار في الجزائر ومن الحكومة بباريس، وكان لافيجري يهدف من وراء التبشير إلى إدماج الجزائريين في الحضارة الغربية، وقد كان الإسلام والقرآن في نظره أشد عداوة للمسيحية يجب محاربتهما عن طريق تنصير المسلمين لفرض الوجود الفرنسي في الجزائر وذلك عن طريق وسيلتين: الأعمال الخيرية وإنشاء المدارس الفرنسية في كل مكان[24].

وفي إطار سياسة فرق تسد قامت فرنسا بالتركيز أكثر على بعض مناطق الوطن من تنصيرها مثل منطقة القبائل، فمنذ البداية بدأت إدارة الإحتلال في التعرف على الأهالي من مختلف النواحي لتسهيل التحكم فيهم لهذا شهدت الجزائر وجود العشرات من ضباط شؤون الأهلية والرحالين والمبشرين الذين اختصوا في دراسة عادات وأنماط المعيشة عند السكان بمختلف المناطق وسعى هؤلاء إلى تقسيم السكان إلى بربر أو السكان القدامى وعرب بوصفهم دخلاء غزاة، وعلى ضوء ذلك ظهرت دراسات سياسية، إجتماعية ودينية هدفها بث الشقاق بين السكان، وركزت تلك الدراسات على بلاد القبائل خاصة لسلخها عن باقي المجتمع الجزائري، وكانت هذه الدراسات التفريقية قاعدة أساسية إرتكز عليها المبشرون فيما بعد وانطلقوا منها للتنصير في بلاد القبائل خلق مجتمع مسيحي جديد يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر[25]. لقد أراد لافيجري وغيره بعث أسطورة القبائل المسيحية وإبراز سكان القبائل ككيان منفصل عن العنصر العربي بالجزائرحيث رأى فيه مجتمعا ذو أصل مسيحي ويتمسك حسبه بتقاليد مسيحية أبرزتها حسبه الدراسات الانتربولوجية التي قام بها الفرنسيون على هذا المجتمع، وكان الهدف هو العمل على خلق طائفة

متميزة عن باقي المجتمع لتسخيرها في أغراض سياسية بإدماجها في المجتمع الفرنسي[26].
بإختصار يمكن القول :

-تعرَّضت الجزائر منذ البداية إلى عملية تنصير منظمة إستهدفت مناطقاً وأفراداً ورموزا ومعالم إسلامية. بهدف ضعضعة العقيدة الإسلامية التي كانت تقف سدا منيعا أمام مخططات العدو الإستيطانية.

-كان الهدف من التنصيرضعضعة العقيدة الإسلامية التي كانت تقف سدا منيعا أمام مخططات العدو الإستيطانية.

-لا يمكن فصل النشاط التبشيري والذي كان غالبا يتم تحت غطاء خيري وطبي عن أجندات الإحتلال فالمبشرون كانوا يمهدون ويفتحون ويسهلون الطريق أمام الجنرالات.

-تركَّزت جهود المنصرين على منطقة القبائل لخلق كيان منفصل عن باقي الوطن في إطار سياسة فرق تسد.

3- التعليم

بعد الإحتلال حاولت السلطات الإستعمارية تنظيم تعليم خاص بالجزائريين لتكوين أفراد موالين لها فظهرت مراسيم تأسيس المدارس والمعاهد العربية الفرنسية والإشراف على التعليم العربي الإسلامي ووضعه تحت الإدارة الإستعمارية وكان هذا التعليم مخصصا لأقلية معينة من المجتمع بينما كانت الأغلبية محرومة من أي نوع من التعليم. فحتى سنة 1882 كانت نسبة تعليم الجزائريين واحد من ألف تلميذ جزائري وكانت السياسة الفرنسية التي بدأت تتشكل منذ العهد الإمبراطوري تهدف إلى القضاء على الثقافة الوطنية ونشر التعليم الفرنسي مكانها بين أوساط معينة لجعلها ميدان تجربتها الإستعمارية والغرض الأهم من ذلك هو تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي وإلحاقه مباشرة بفرنسا [27].

إنَّ السياسة التعليمية الفرنسية لم يلق العناية إلا بعد 1850 خاصة مع مجيء الإمبراطورية إلى الحكم في فرنسا. فالسنوات الأولى من الإحتلال لم تشهد سياسة تعليم واضحة. ومنذ 1850 تغير الوضع وفتحت المدارس الفرنسية للجزائريين وقرَّرت فرنسا تنظيم التعليم والإشراف عليه بعد أن وجدت نفسها بحاجة إلى رجال الدين الإسلامي لتولي مناصب ووظائف دينية كالإفتاء والقضاء والتدريس والترجمة في الخدمات والإدارات والإمامة في المساجد الرسمية و الحكومية لأنَّها أصبحت لا تثق في رجال الدين والمدرسين الجزائريين خريجي المدارس القرآنية[28]. وعلى الرغم من تذبذب سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر إلاَّ أنَّها قامت على ثلاث أسس من بداية احتلالها للجزائر وهي :الفرنسة. التنصير والإدماج[29].

هذا بالنسبة للفئة القليلة التي علّمتها أما باقي الشعب فكان مصيره التجهيل فهدمت إدارة المحتل معظم المدارس وأغلقت الكثير وراقبت الباقي وقاومت إلتحاق الأطفال الجزائريين بمؤسسات التعليم الفرنسي وفي عام 1870 كان هناك 36 مدرسة إبتدائية عربية فرنسية و1300 تلميذا ومعهدان عربيان فرنسيان وثلاث مدارس دينية إسلامية وعمل **جول فيري** في عهد الجمهورية الثالثة على **تأسيس 15 مدرسة وزاوية** تموّل باريس ثلاث أرباعها وفي عام 1883 طبق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر فاستاء المستوطنون وشيوخ البلديات من ذلك وأعلنوا رفضهم لهذه المدارس لما سموه(جماهير الصعاليك)من الأهالي وتعلّلوا ببهاضة التكاليف وبسعي الأهالي المتعلمين بعد ذلك لتحقيق الجزائر العربية. وفي حدود عام 1890 لم يكن يرتاد المدارس الإبتدائية من أبناء الأهالي سوى (1.9٪) من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة وهذه النسبة لا تمثل سوى عشرة آلاف طفل. وفي عام 1908 وصل عدد التلاميذ الجزائريين إلى (33397) طفلاً وذلك يمثّل نسبة (5٪)، ولم يكن في المرحلة الثانوية قبل عام 1900 إلا (84 تلميذاً) أهليا و(150 تلميذا) قبل 1914 ،وتخرج من جامعة الجزائر عام 1914 (34 طالبا)[30].

إنّ الأهداف التي كانت ترمي إليها الحكومة الفرنسية من وراء سياستها التعليمية هي بصورة رئيسية القضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق محو مقوماتها الاساسية لإذابتها في المجتمع الأوربي وسلخها نهائيا عن إنتمائها العربي الاسلامي، والفرنسة تعني هنا إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية بالجزائر حتى ينسى الجزائريون بمرور الزمن لغتهم العربية وثقافتهم القومية ويستبدلونها بلغة وثقافة المستعمر، فكان الهدف صبغ البلاد بصبغ فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية الإسلامية لتصبح الجزائر قابلة للاندماج[31].

هكذا عمل الإستعمار على محو اللغة العربية والثقافة الاسلامية لأنّهما تشكّلان أرضية الإنتماء الحضاري للشعب الجزائري كما تعتبران الوسيلتان الوحيدتان اللتان تمكنانه من الوقوف في وجه هيمنة اللغة الفرنسية وسيطرتها على الاجهزة الادارية ودواليب السلطة ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام. ولقد إتبع الفرنسيون في مسعاهم لطمس معالم اللغة العربية بالجزائر أسلوباً متدرجاً بدأ بغلق المدارس والمعاهد وتشريد المعلمين والطلبة في السنوات الاولى من الاحتلال ثم تدرج مع نهاية القرن19م إلى منع تعليم اللغة العربية باعتبارها لغة أجنبية وعدم السماح لأي شخص أن يمارس تعليمها إلاّ بترخيص خاص وهذا ما تسبب في حالة مزرية من الأمية والجهل في أوساط الجزائريين وأثناء ذلك بدا العمل على نشر اللغة الفرنسية عن طريق المدارس والأجهزة الإدارية والمعاملات التجارية فاشترط في كل ترقية إجتماعية تعلّم اللغة الفرنسية كما عمل الفرنسيون على فصل اللغة العربية عن الإسلام بالترويج لفكرة أنّ الجزائريين مسلمون فرنسيون وبالإهتمام

باللهجات المحلية واللغة الدارجة فأحدث الإستعمار إجازات باللهجات المغربية وشهادات باللسان العامي وأصبح الحصول على هذه الشهادات شرطا في التوظيف والترقية[32].

أمّا فيما يخصّ المؤسّسات الدينية فقد عملت السلطات الإستعمارية على التحكّم فيها وفي النشاط الديني خاصة فيما يتعلق بمحتوى الخطاب وتوجهات الائمة والفقهاء فقد حوصرت الزوايا وجففت منابع التبرع والمساعدة التي كانت تتدفق عليها من الفعاليات الاجتماعية المختلفة فبطلب من ممثلي المعمرين أغلقت كثير من الزوايا وشددت الرقابة على عملية الحج وبموجب قانون 1880 تقلص عدد الحجيج الجزائري ما أدّى إلى توطيد الحصار على الجزائريين بغية فصلهم عن محيطهم التاريخي، ومن مبدأ التحكم في الحياة الدينية إمتدت السياسة الفرنسية إلى مراقبة التعليم الديني اخر مراقبة صارمة نتج عنه تفريغ المجتمع من نخبه الدينية والفكرية[33].

إذن هدفت سياسة التعليم الفرنسية بالجزائر إلى أمرين: أولا تجهيل الشريحة الأكبر من الجزائريين، ثانيا تكوين أقلية في المدارس الفرنسية على الطريقة الفرنسية من أجل إنتاج نخبة مفرنسة تدافع عن مصالح فرنسا في الجزائر.

4- تحطيم وتشويه التاريخ الوطني

يعتبر التاريخ الوطني لأي بلد من المكونات الأساسية للهوية الوطنية فالتاريخ هو الرافد والمؤطر للتوجه الفكري والنفسي والإيديولوجي للأمم والشعوب، وهو الملاذ الأهم بالنسبة للأمم التي تعيش أزمات واضطرابات حيث يقوم الشعب بالإغتراف منه للرفع من معنوياته أو الخروج من أزماته أو محاربة أعدائه. لهذا التحكّم في التاريخ يعني التحكم في مصائر ومستقبل الشعوب. أمام هذا الواقع حاول الإحتلال الفرنسي بالجزائر التحكم في التاريخ الوطني من خلال إعادة كتابته بطريقة مشوهة ما يضمن له التحكم في الشعب الجزائري.

عمل المستعمر على إيجاد تفسيرات مغرضة وأحكام متحيزة لأحداث التاريخ الجزائري تتنافى مع المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية وهذه التفسيرات دعا إليها العديد من الكتاب الفرنسيين التي تجمع على اعتبار الفترة العربية الإسلامية من تاريخ الجزائر مرحلة انهيار وفوضى وجمود وتفكك، وحسب هؤلاء الكتاب أمثال **قوتييه** (E .F Gautier) **وبرنارد** (Bernard)، فإنّ الحواضر بالجزائر إنكمشت والأراضي الزراعية تقلّصت بفعل إنتشار البداوة التي إرتبطت حسبهم بهجرة الهلاليين في القرن 5 هـ .11 م، وحسبهم الحياة الثقافية والفكرية تجمّدت وتحجرت بتحوّلها إلى حركة تصوفية مرابطية، وبالمقابل نظروا للعهد الروماني بالجزائر على أنّه الفترة التي عرفت الجزائر الإستقرار والتطوّر وإنتشار العمران وهو ما يضاهي مرحلة الوجود الفرنسي بالجزائر، حيث ستعمل فرنسا على إعادة أمجاد روما ووضع حد للفوضى والتخلّف. إنّ هذه

الكتابات الإستعمارية تضحي بالمصداقية العلمية لأغراض سياسية إستعمارية وتساهم في إنجاح المشروع الإستعماري الغربي بالجزائر بغرس الشكوك في الأذهان وطرح التساؤلات لدى الدارسين وتحويل الإتجاه لدى بعض المتأثرين بالثقافة الفرنسية عن البعد العربي الإسلامي في تاريخ الجزائر حتى يتقبلوا الواقع الإستعماري ويعملوا على الترويج له وخدمته ولو بشكل غير مباشر[34]. لقد عمل منظرو السوسيولوجيا الاستعمارية على استهداف أمرين مركزيين : أولا التشكيك في أصل المغاربة (ومن ضمنهم الجزائريون طبعا) ، وثانيا نفي فاعليتهم الحضارية ، والجانبان معا يعكسان طبيعة المنهجية التي اعتمدها البحث العلمي الغربي ، ونوعية الأبعاد التي سعى إلى تحقيقها خطة تفكيره في المغرب العربي وهو على عتبة ولوج دائرة الإستعمار[35].

لقد كان الأطفال الجزائريون يتلقون في المدارس الفرنسية أن بلادهم كانت تسمى قديما بلاد الغال وأنّ أجدادهم يسمون **الغاليون** (les Gaulois) كما أنّ مقررات التاريخ في التعليم الفرنسي كانت تهتم بتدريس تاريخ فرنسا في جميع العصور بينما تجاهلت تاريخ الجزائر بجميع عصوره ، بل قام المستعمر بمنع تدريس التاريخ الوطني في المدارس العربية الحرة والكتاتيب القرآنية وركزت البرامج التعليمية الفرنسية على وصف الجزائر بـ"الغالية" وتم التركيز بشكل كبير على تاريخ الرومان في الجزائر وإعطاء صورة حضارية لهم ، أما مرحلة الفتوحات الإسلامية ومرحلة العهد العثماني تناولوها من زاوية سلبية ، أما الفترة الإستعمارية الفرنسية فصوروها على أنّها جاءت بمهمة حضارية أتت مزايا العهد الروماني بعد انقطاع دام 13 قرنا . إنّ التغني بالغاليين والرومان لم يكن أمرا فلكلوريا ، ولكنه يمثل إرادة سياسية تتمثل في الفرنسة الكاملة للجزائريين ، وكان القصد من وراء هذا التشويه كما هو واضح تنشئة أبناء الجزائر على أساس أنّ أصولهم أوربية وبالتالي القضاء على الذات الجزائرية[36]. لم يكتف المحتل بتشويه التاريخ الوطني ، بل حتى الجغرافيا أو الإنتماء الجغرافي الحضاري قام بتحويرها .

5- توجيه الجغرافيا

نظراً لأهمية الجغرافيا وخطورتها عمل المستعمر على غرس فكرة في نفوس التلاميذ الجزائريين وهي أنّ الجزائر هي جزء من فرنسا وهي تمثل إمتدادا طبيعيا لجنوب فرنسا بعد أن إعتبر الدستور الفرنسي 1848 أنّ الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا ، وركّزت هذه المادة على موقع فرنسا بذكر أرضها وثرواتها محاولين إبراز قوة فرنسا المادية والمعنوية[37]. لقد تمّ إعتبار صلة الجزائر بالمشرق نوعا من التبعية والإستيلاب والضياع وقد عبر عن ذلك أحد دعاة هذا الإتجاه معتوقي الحواسين (Mtouggi Lhaoussine) بقوله :"**من الجناية على النفس ومن الخطأ السياسي السماح بانضمام منطقة المغرب إلى منطقة المشرق العربي أو إستخدامها مطية لمطامع الشعوب العربية المشرقية ، فالمغرب لم يكن أبدا مشرقيا ولم يكن عبر تاريخه إلاّ بعيداً عن تأثيرات المشرق لأنّ علاقاته كانت مع**

القارة الأوربية التي زادها التاريخ تلاحما، فالمغرب منطقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، والمستقبل بالنسبة إليه يكمن في إنشاء الولايات المتحدة الاورو- إفريقية"[38].

خاتمة

إنّ تشابك هذه العوامل التفكيكية قد ساهمت في شل النبض الثقافي الجزائري وتحجيم فعاليته التي كانت تحمل مؤشرات وضع ثقافي كان من حيث بنيته التقليدية يترجم إنحباساً إجتهادياً عرف بموجبه فتوراً في الفكر عامة وهشاشة عميقة في التفكير السياسي بخاصة. إنّ تقاطع عوامل الإنحباس الحضاري وعمليات التفكيك الإحتلالي قد إنتهيا إلى تشتيت النخبة الجزائرية وتدمير منطق إنتاجها ففتح من جراء هذا مجالات واسعة للتفقير الثقافي من جانب وللإدماج القسري والقهري في المنظومة الثقافية الفرنسية من جانب أخر. وهذا المنحى الذي طبع واقع التركيبة الثقافية الجزائرية وما تخللته من إستراتجيات سيفتح المجال لصراعات فكرية ورمزية من نمط جديد تترجمه سياسياً وأدبياً وإعلاميا النخبة الجزائرية الجديدة من جانب وترفع لواءه الإيديولوجي نخبة الكتلة المستعمرة من جانب آخر. إنّها سجالات القرن 20 م الملبية بمخاضات صراعات الهوية والإنتماء[39].

إنّ سياسة العنف الممنهجة هذه التي إتبعها المستعمر كانت بمثابة عملية تفكيك للبنى التحتية للمجتمع الجزائري، وقد صاحب هذه العملية عملية أخرى لا تقل خطورة عنها وتتمثّل في خلق بنى إستعمارية جديدة سواء كانت سياسية، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية أو دينية تحاول رسم ملامح هوية جديدة على النمط الغربي الفرنسي تساعد على جعل الجزائر فعلا قطعة فرنسية بحيث لا يكنوا لأصحاب الأرض أن يطالبوا باسترجاع حقوقهم المفقودة وهويتهم المسلوبة.

وهذه العملية أو السياسة الثنائية يطلق عليها **بيار بورديو** الفرس الثقافي (acculturation) من جهة والتفقير الثقافي (déculturation) من ناحية أخرى، فالفرس الثقافي يتمثّل حسبه في الإتصال بين المجتمعين الفرنسي المستعمِر والجزائري المستعمر وما ينتج عنه من تقاطعات ثقافية تقوم بانتاج نمط ثقافي مميّز، أمّا التفقير الثقافي، فيعمل المحتل عن طريق عمل متعمد وممنهج على التحطيم العنيف للبنى الإقتصادية للمجتمع التقليدي، وهو ما أدّى إلى خلخلة الجماعات الإجتماعية وإضعاف التقاليد الثقافية[40]. ويعتبر أيضاً، مصطلح (acculturation) بالتثاقف.

هوامش

1) الطاهر سعود، **الحركات الإسلامية في الجزائر**، الإمارات العربية المتحدة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012، ص 214.

2) خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر**، ب د ن، ب ت ن، (ص ص/ 22 – 23).

3) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر، عالم المعرفة، 2009، ص 12.

4) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر**، مجلد4، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 149.

5) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص، 76.

6) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996، (ص ص/ 193– 194).

7) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 59.

8) يوسف حميطوش، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، الجزائر، دار الأمة، 2013، (ص ص/ 31– 32).

9) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري**، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص49

10) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط2، الجزائر، عالم المعرفة، 2009، ص34

11) محمد الطيبي، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي**، وهران: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2009، ص232

12) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860، 1900**، ج1، القسم الثاني، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، (ص ص/ 456–459)

13) المصدر نفسه، ص460

14) الطيبي، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي**، مرجع سابق، ص 233

15) شارل روبيرت آجرون، **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية**، (ترجمة: محمد العربي ولد خليفة) ط2، الجزائر: منشورات ثالة، 2013، ص 192.

16) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص70

17) معاوية سعيداني"أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها"، **مجلة عمران، العدد 16، المجلد الرابع، ربيع2016**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، (ص ص/ 14– 15)

18) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، القسم الثاني، مرجع سابق، ص 367

19) ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات وآفاق** ، مرجع سابق ، (ص ص **52-53**)

20) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1 ، القسم الثاني ، مرجع سابق ، (ص ص 282-283)

21) الطيبي ، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** ، مرجع سابق ، ص 232

22) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1 ، القسم الثاني ، مرجع سابق ، (ص ص/ 401-404)

23) المصدر نفسه ، ص ص 404 ـ 405 .

24) خديجة بقطاش ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 112.110

25) المصدر نفسه ، ص ص 139.138

26) سعيدي مزيان ، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر** ، الجزائر : وزارة الثقافة ، 2009 ، ص ص 251.250

27) عبد القادر حلوش ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، الجزائر : دار الأمة ، 2010 ، ص 47 .

28) المصدر نفسه ، ص 50

29) اعمر ميكساوي ،"سياسة فرنسا تجاه تعليم أبناء الجزائر في التعليم الفرنسي (1830-1900) "مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر2 : كلية العلوم الإنسانية ، 2012 ، ص 34

30) يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الإستعماري** ، مرجع سابق ، ص ص56.55

31) عبد القادر حلوش ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 63

32) سعيدوني ، **الجزائر منطلقات وآفاق** ، مرجع سابق ، ص ص ، 78.76

33) الطيبي ، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** ، مرجع سابق ، ص 234

34) سعيدوني ، **الجزائر منطلقات وآفاق** ، مرجع سابق ، ص ص **81.79**

35) أمحمد مالكي"صورة المغرب العربي في الكتابات الإستعمارية" ، أعمال الملتقى الدولي حول : بين الحقيقة الإستعمارية والجدل السياسي ، الجزائر : منشورات وزارة المجاهدين ، 2007 ، ص169 ـ 170 .

36) حلوش ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص ، 156.154

37) المصدر نفسه ، ص ص 156 .

38) سعيدوني ، **الجزائر منطلقات وآفاق** ، مرجع سابق ، ص**83** .

39) الطيبي ، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي** ، مرجع سابق ، ص 234

40) voir: Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayed, **le déracinement** Paris: les éditions de Minuits, 1964, (pp 30-31).